

قضية الجامعة اللبنانية ما لها وما عليها

د. أحمد اللقيس

منذ مدة ليست بالقصيرة والجامعة الوطنية تعاني مشاكل متعددة، في طبيعتها مشكلتان برزتا بقوة إلى الضوء وشكلتا محور الاهتمام التربوي من ناحية، والاهتمام السياسي من ناحية أخرى. إن أساس المشكلتين في الواقع ينطلق من واقع تعانیه الجامعة منذ فترة طويلة وهو غياب مجلس الجامعة الذي يعتبر حجر الزاوية في إدارة الجامعة وفقاً للقوانين والأنظمة الجامعية المرعية الإجراء. يمكن الانطلاق من هنا للقول إن ممكن الخلل هو في تعيين هذا المجلس الذي تعود إليه قانوناً المشاركة الفاعلة في تسيير أعمال الجامعة على الصعيد المالي والإدارية والأكاديمية على حد سواء. إن الشغور في مجلس الجامعة ابتداءً من عام 2004 بسبب عدم تعيين عمداً أصليين لكلياتها المختلفة أفضى إلى تسيير الأعمال أو تصرفها وفقاً لتكليفات يقوم بها رئيس الجامعة لبعض الأساتذة في الكليات، غير أن هذا التكليف لا يحل شيئاً في المشكلة، فالعميد المكلف ليس مخولاً بممارسة الصلاحيات كافة التي يمكن أن يقوم بها العميد الأصلي نظراً إلى تخوفه من الصفة الموقفة للمهمة الموكلة إليه.

وأشار إلى أن «ملف الجامعة اللبنانية يخضع لهذه التجاذبات، وتعلمون أنه كان تم عرض الملف على مجلس الوزراء وحلت المشاكل المطروحة من بعض الجهات، ثم اعترض آخرون لعدم اطلاعهم على الملف بالتفصيل. واتخذت بالتفاهم مع رئيس مجلس الوزراء قرار عدم وضع لائحة الأسماء المرشحة للتفرغ على جدول أعمال مجلس الوزراء، لكي لا تنسب بتحركات للأساتذة الذين لم تظهر أسماؤهم في الجدول، مما يعطل الملف حكماً، كما حدث سابقاً عندما نشرت الأسماء وتعملت الملف إثر الاعتراضات». وأكد بو صعب أن «جميع الأرقام طلعوا على الملف وأكدوا أنه تم إعداده بمهنية كاملة، ولم يتهمنا أحد بتضخيم الملف ورفع الأعداد، فهو يضم جميع المستحقين، وسأضغه أمام مجلس الوزراء الذي يقرر أي عدد يرغب في تفرغته وفقاً لأي معايير وضمن التوازن الطائفي الموجود». وأوضح أن «الجامعة اللبنانية تضم نحو 69610 طلاب. وإذا أخذنا معدل 25 طالباً للأساتذة الواحد فيمكننا أن نفرغ 2800 أستاذ، فيما هناك في التفرغ اليوم في الملاك 1222 أستاذاً سوف يخرج منهم إلى التقاعد هذه السنة ما يزيد على المئة». وسأل: «هل المطلوب خفض عدد طلاب الجامعة من سبعين ألفاً إلى 35 ألفاً، وبالتالي خفض عدد الأساتذة؟ لأحد يريد هذا القرار، وبالتالي فإن الذي يريد تعليماً جامعياً مجانياً يجب أن يؤمن له الأساتذة، مما يعني وجوب الحفاظ على الجامعة اللبنانية».

اعتصام للأساتذة اللبنانية

بعد جولة قامت بها أمس على عدد من الوزراء للبحث في ملف التفرغ، وجهت لجنة الأساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية كتاباً إلى مجلس الوزراء عشية جلسته المقررة اليوم، حيث سيكون أول بند على جدول أعماله هو ملف الجامعة اللبنانية. ناشدت فيه «كل القوى السياسية الممثلة فيه، بأن تضعوا الخلافات السياسية جانبا وأن تقرروا ملفات الجامعة المعروضة أمامكم حتى يستقيم أمر الجامعة، ويعود الأساتذة عن إضرابهم وينطلق العام الجامعي القادم بسلاسة وهدهو، فيطمئن الجميع إلى مستقبله أساتذة وطلاباً على حد سواء».

وتوجهت اللجنة إلى الطلاب بالقول: «نحن نعلم مدى وعيكم للأمر ومدى تفهمكم للقضية ولخطورة الوضع، كونوا معنا غداً (اليوم) في ساحة رياض الصلح عند الساعة العاشرة صباحاً، لنسحق أهل السياسة أننا نحن أهل الجامعة أساتذة وطلاباً». سنحني الجامعة من الإنهاض والتدهور، فلنجدل يوم غد (اليوم) يوم الانتصار ويوم نصرته الجامعة وبقائنا».

هيئة التنسيق تصعد: لا تصحيح ولا عام دراسياً من دون السلسلة وبو صعب يحمل السياسيين مسؤولية الأزمة



...ومحفوظ متحدثاً خلال الاعتصام (تموز)



الأساتذة يرفعون لافتات مطالبة بحقهم

لمرحلة المنصرمة، استشرافاً للمرحلة المقبلة، في ظل انسداد الأفق السياسي على كل المستويات. ودعا من يستطيع التأثير في هذا الموضوع إلى التحرك مع مرجعياتهم لتوضيح مواقفهم. وبعد الاجتماع عقد بو صعب مؤتمراً صحافياً قال فيه: «اجتمعنا اليوم مع هيئة التنسيق النقابية لتقييم الوضع بعد الضغوط التي نتعرض لها من جانب الأهل والطلاب، وهم محقون في مطالبهم وضغوطهم، وخصوصاً لجهة الطلاب الراغبين في السفر إلى الخارج من أجل الالتحاق بالجامعات هناك أو بالجامعات المحلية. وهذه الأمور عالقة بالسياسة، وابدنا أن نتعرف إلى الأفكار المتاحة وأن نناقشها في ظل شبه غياب تام للسلطات التشريعية والتنفيذية. لذا فإننا مع هيئة التنسيق في الموقع القيادي، وسنفتخر معاً، وخصوصاً في ظل وضع مقل، إذ إن لا سلسلة تحرك ملفاتها، ولا جلسة تشريعية للسلسلة، وقد تمت مراجعتي باقتراحات عديدة حول التصحيح أو إصدار إشارات، وأقول بوضوح أن لا تصحيح من دون موافقة هيئة التنسيق النقابية، ولا إشارات من دون موافقتها، وأنا أعرف رفضها للإشارات لأنها عدوة المصلحة التربوية». وأضاف: «إننا نضع هذه الأوضاع والخيارات أمام

تواصل هيئة التنسيق النقابية اعتصامها المطالب المفتوح ليلاً ونهاراً، متوافقاً مع إضراب عام وشامل في المناطق كافة، بعد انسداد الأفق أمام أي حل قريب لإقرار سلسلة الرتب والرواتب. وقد نفذت الهيئة اعتصاماً قبل ظهر أمس، في باحة وزارة التربية، بمشاركة مجالس أهل الطلاب في المدارس الرسمية والخاصة وطلاب الشهادات الرسمية، ورفعت لافتات في مكان الاعتصام أكدت على أن السلسلة «ليست استحقاقاً سياسياً يتقافذه السياسيون لمصالح ضيقة»، مشددة على أن «لا نهوض لوطن فيه مواطن جائع». وتحدث بداية رئيس دائرة التعليم الابتدائي هادي زلزلي، مشيراً إلى أن حراك هيئة التنسيق، ضرب الرقم القياسي العالمي في عدد نشاطاته وقابله رقم قياس للمسؤولين بـ«التطنيش» والإهمال. وأكد الاستمرار بالتحرك ومقاطعة أسس التصحيح والتصحيح، متمنياً «مشاركة الجميع أمام تعنت المسؤولين».

كما تحدث عضو الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة على برو الذي فك إضرابه عن الطعام أول من أمس بعد 20 يوماً، وذكر بما قاله وزير التربية بأن المشكلة ليست بالأرقام بل سياسية، وتوجه إلى الموظفين بالقول: «حنا غريب ومحمود حيدر ليسا مختلفين مع بعضهما سياسياً ولن يختلفا يوماً، هيئة التنسيق بكامل أعضائها تطلب حقوق الجميع ومنذ انطلاقها مثلت الجميع وما زالت، المختفون هم السياسيون الذين دائماً يفتشون عن أدوات يتصارعون بها واليوم بهذه الأدوات».

وشدد على أن «السلسلة حق لنا والشهادة حق للطلاب، علينا جميعاً إعادة تصويب البوصلة نحو الذين يختلفون فينا ويتفنون علينا».

ثم تحدث نقيب المعلمين في المدارس الخاصة نعمة محفوظ الذي ذكر بأن الاعتصام يأتي «في إطار سلسلة تحركات الهيئة ودعي إليه مجالس الأهل والطلاب للقول لكل المسؤولين لا تستطيعون وضعنا في وجه الأهل، لا تستطيعون القول إن الاستاذة يأخذون طلاب رهائن أو أكياس رمل، حق الطلاب عند الدولة وليس عند المعلمين».

وشدد على أن «لا أحد يزايد بحرصه على الطلاب أكثر من الأساتذة، الدولة هي المسؤولة عن تعطيل كل البلد وأخذت إلى المجهول وليس هيئة التنسيق»، وناشد الرئيس نبيه بري دعوة النواب إلى جلسة عاجلة كما فعل في جلسة سندات الخزينة. وقال: «من دون جلسة مجلس النواب لن يكون تصحيح». وختم محفوظ: «لا عام دراسياً في أيلول من دون سلسلة وليتحملوا مسؤولية الوضع المجهول الذي يأخذه البلد إليه».

بو صعب: لا تصحيح من دون سلسلة
 واجتمع وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب مع وفد من هيئة التنسيق النقابية ضم رئيس الهيئة حنا غريب، والنقيب نعمة محفوظ ورئيس رابطة التعليم الأساسي الرسمي محمود أيوب ورئيس رابطة الموظفين في الإدارات العامة محمود حيدر، وأجرى الوزير مع الهيئة عملية تقييم

متعاقدو اللبنانية: لوضع الخلافات السياسية جانبا وإقرار ملف التفرغ

المسؤولين في الدولة، فإن لم يستجد وضع يجعلهم يدخلون المجلس النيابي ويقرون السلسلة، فلا شيء سيتبدل، وإن التعطيل العام ينسحب على التربية، ومن هنا يدعو الجميع إلى تحييد التربية عن المشكلات والتجاذبات، وأدعوهم أيضاً إلى أن ينظروا إلى الملف نظرة الأم والأب، فلا يجوز أن يعطل مستقبل جيل بكامله. كما طالب دولة الرئيس نبيه بري الذي يقوم بجهود كبيرة ويساعد على الحلحلة في موضوع السلسلة والجامعة اللبنانية، بأن يستغل أول فرصة ممكنة وممتاحة للتشريع من أجل الرواتب والإنفاق العام وسلفات الخزينة، وأن يجعل ملف السلسلة أول بند على جدول الجلسة التشريعية، وأنا أعرف حرصه على هذا الموضوع. وأتمنى على الآخرين التعاون معه لكي تعطي الأساتذة حقهم ونفك أسر الامتحانات الرسمية».

وأكد بو صعب أن «السياسيين مسؤولون عن هذه الأزمة التي وقع فيها المجتمع بكامله، وقد أصبح الوضع في ظل الخلافات السياسية القائمة شبيهاً بحرب باردة سياسية، وخصوصاً بعد الفراغ في رئاسة الجمهورية الذي انسحب على العمل في الحكومة ومجلس النواب».

السيد: بيان «المستقبل» محاولة خبيثة للتهرب من المسؤولية

ضحايا للسياسات المتقلبة لتبار المستقبل وضباطه وقضاته، وهي سياسات استخدمتهم وورطتهم ميدانياً في الشمال لاستثمارهم سياسياً عند الحاجة من جهة، ثم تخلت عنهم وضحت بهم عندما بلغ «المستقبل» أهدافه بدخول الحكومة الحالية، وبعدها تلقى هذا التيار وحلفاؤه تعليمات صارمة من دول عربية وغربية بإعادة الهدوء تحت راية مكافحة الإرهاب، من جهة أخرى».

الإسلاميين من طرابلس والشمال زوراً بأن مشكلتهم هي مع الجيش والأمن العام وغيره من الأجهزة الأمنية، في حين أن مشكلة الموقوفين هي قلبا وقالبا بالشكل والمضمون محصورة فقط بتأثير المستقبل وبعض نوابه، وباللواء أشرف ريفي كقائد سابق للأمن الداخلي وفرع المعلومات وكوزير حالي للعدل».

وأكد السيد في بيان «أن الموقوفين الإسلاميين في سجن رومية هم

اعتبر اللواء الركن جميل السيد أن «البيان الملتبس الصادر عن كتلة نواب تيار المستقبل، وقبله تصريح وزير العدل أشرف ريفي الذي يربط بين الموقوفين الإسلاميين في رومية من جهة ووثائق الاتصال التي تصدر عن قيادة الجيش وقرارات الإخضاع التي تصدر عن الأمن العام من جهة أخرى، إنما يشكل محاولة للتهرب من المسؤولية وإيهام الموقوفين

نور على النور

محطة يومية مع الصحة والنفذية والغفقات الرمضانية

صباح النور

يوميًا 11:10 ق.ظ

موجات الإذاعة 92,3 91,9 91,7 www.alnour.com.lb

إذاعة النور

نشاطات سياسية وأمنية

قهوجي وعسيري في البرزة (مديرية التوجية)

◆ استقبل الرئيس سليم الحص في دارته في عايشة بكار، الرئيس نجيب ميقاتي في زيارة اطمئنان إلى صحته، وكانت مناسبة للبحث في التطورات العامة والأوضاع على الساحتين الداخلية والخارجية.

◆ عرض وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق الأوضاع العامة مع وزير الزراعة أكرم شهيب.

◆ ثم بحث المشنوق شؤوناً تتعلق بخطة المنظمة لدعم لبنان في مواجهة عملية النزوح من سورية، مع وفد من شبكة منظمات «الأغا خان للفن المعماري المعاصر». كما التقى وفداً من اتحاد بلديات البترون بحث معه في شؤون إنشائية تتعلق بالمنطقة.

◆ عقدت وزيرة المهجرين أليس شبطيني اجتماع عمل مع رئيس هيئة الصندوق المركزي للمهجرين العميد نقولا الهبر والمدير العام للوزارة المهندس أحمد محمود والمستشار العميد شوقي بو رسلان، حيث تداول المجتمعون بالخطوات التنفيذية لاستكمال عودة المهجرين والمراحل التي قطعت من مختلف النواحي، إن على صعيد البرامج أو دفع التعويضات المخصصة لهذا الغرض وخصوصاً في بلدة بريح الشوفية والدفعات المتفرقة المتبقية في قرى المصالحات.

◆ كما تطرق البحث إلى موضوع تحويل الاعتمادات الموجودة في وزارة المال والعائدة لصندوق المهجرين.

◆ استقبل قائد الجيش العماد جان قهوجي في مكتبه في البرزة النائب علي المقداد على رأس وفد من فاعليات منطقة بعليك، ثم التقى السفير السعودي علي عوض عسيري، وتناول البحث الأوضاع العامة في لبنان والمنطقة، والعلاقات بين جيشي البلدين.

نور على النور

السهرات الرمضانية

الاربعاء طابيت اوقلكم

الخميس امسية قرابية

الجمعة احلى الذكرك

السبت سهرة انس

الاحد مسا الورد

9:30 مساءً

موجات الإذاعة 92,3 91,9 91,7 www.alnour.com.lb

إذاعة النور